في ندوتها الأولى

وزارة العدل تبحث سبل مكافحة الفساد الإداري

بغداد / و.أ.عراقيون

اقامت دائرة المفتش العام في وزارة العدل يوم الثلاثاء الماضي ندوتها الاولى لمكافحة الفساد الاداري في مؤسسات الدولة ودوائرها تحت شعار (مكافحة الفساد الاداري مهمة وطنية ملحة)حضر الندوة وزير العدل عبد الحسين شندل ورئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط الحديثي ورئيس المفوضية العليا للنزاهة راضي الراضي ورئيس مجلس القضاء العراقي مدحت المحمود.

وناقش الحضور صور الفساد الاداري في المؤسسات الحكومية المتلوثة بالتبذير والاختلاس واساءة استخدام السلطة وعدوها مخالفات قانونية للواجبات الوظيفية وتلحق الضرر في مصالح واموال الجهة التي يعمل لها الموظف.

واكد وزير العدل في تصريحات صحفية ان من اسباب هذه الظاهرة الجهل بالقانون اضافة الى افرازات المرحلة السابقة والطبيعة الجديدة التي فرضت احكامها على حياة الموظف ومنعته من معرفة القانون الذي يجب ان يحكم الاعمال الوظيفية العامة واحلالها محل الفوضى سيما وان عراق اليوم ينشد حكم دولة القانون والمؤسسات بدلا من الحكم الدكتاتوري.

وقال ان عدم دراسة طبيعة المجتمع العراقي حاليا انشأ واقعا مريرا يعيشه عموم المجتمع وقد افرز حالة عامة التسيب وعدم المسؤولية الحقت اثراً سيئا بالموظف الذي هو عنصر من عناصر المجتمع.

واضاف ان الكثير من المسؤولين استغلوا واستعملوا السطلة الممنوحة لتحقيق مصالح خاصة من دون المصلحة العامة والنفاذ من بعض الصلاحيات القانونية لتحقيق المصالح الذاتية.

وتطرق القاضي راضي الراضي رئيس مفوضية النزاهة الى ضرورة تفعيل النصوص ذات الصلة بسياقات العمل الاداري بشكل عام

وقال ان المفوضية بعد اعدادها استمارة كشف الاموال الخاصة بالمسؤولين وضعت برنامج مكافحة هذه الظاهرة من خلال حث المواطنين على الابلاغ عن الفاد و تخصيص مكافأة لكل من يدلي بمعلومات او يكتشف حالة من هذه الحالات.

وعن العقوبات التي وضعتها المفوضية على المسؤول او الموظف الذي تثبت ادانته بهذه المسألة قال: ان اقتراحا سيقدم لاصدار تشريع جديد يعتبر هذه الجرائم اقتصادية تقع على المال العام لضمان حقوق الدولة ويتضمن تفعيل النصوص القانونية على وفق المادة (١٨٣)اصولية بحجز اموال المتهم المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر لحين حسم الدعاوى وعدم اطلاق سراح المدان عن تلك الجرائم لحين تسديد هذه الحقوق وفي حالة عدم حصول التشريع اعلاه يفترض ان يكون الكفيل ضامنا للمال العام وليس مجرد احضار المتهم .

واختتمت الندوة بتأكيد الحضور على تشديد القبضة عليمفاصل الدولة من قبل المسؤولين المخلصين وازالة العناصر السيئة التي سلكت سلوكا لاينسجم مع المبادىء والقوانين.

في بلديات بغداد

إنجاز ٣١ مشروعاً خدمياً وصيانة ١٠ مشاريع أربعة منها للماء في بغداد

بغداد/ المدى

قال مدير بلديات بغداد المهندس حاتم مرزة حمزة إن عدد المشاريع الكلية في بلديات بغداد بلغ ٤٢ مشروعاً منها ٣٨ مشروعاً محالة كمقاولات و٤ تنفيذ مباشر أنجز منها ٣١ مشروعاً (١٠ مدورة و٢١ جديدة) وبلغت تخصيصات مديرية بلديات بغداد لغاية مطلع آيار الحالي ٣ مليارات و١٣ مليون دينار).

وبشأن برنامج (من أجل عراق أنظف وأكثر إشراقاً) أوضح مدير بلديات بغداد قائلاً: (تم خلال البرنامج ولغاية ٢٠٠٤/١٢/١٣ رفع ١٣٣ الفاً و٩٢٠ طناً من النفايات و٤١ ألف طن من الأنقاض وتوزيع ٢٣٢٤٤٥ كيس نفايات ووضع ٣٣٥ حاوية وتم ردم ٤٧١٤٧ متراً مكعباً من المستنقعات وتأهيل حدائق ومد قالب جانبي بطول ٣٤٦٥ متراً مربعاً وإنجاز أرصفة كونكريتية بطول ١٧٠٩ أمتار وصيانة ١٢٢٨ متراً مربعاً من المطبات بالأسفلت وصيانة ٤٤٠ متراً مربعاً من المطبات بالحصى الخابط وصبغ ١٠٤٢٩ متراً من القوالب الجانبية وإجراء تسوية ترابية بمقدار ١٢٣٠٧ أمتار مربعة وفرش حصى خابط بمقدار ١٠٣١٠ أمتار مربعة وتشغيل ٥٦٠٨ عمال وتم صرف ٧ مليارات و١٢٤ مليون دينار ضمن تخصيصات البرنامج).

واشار إلى تأخر إنجاز المشاريع وتنفيذها في عدد من اقضية ونواحي بغداد بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة خصوصاً مناطق جنوب بغداد وجسر ديالى والمدائن والوحدة وأبو غريب والنصر والسلام والمشاهدة والطارمية والتاجي وتعرض العديد من العاملين في هذه البلديات للتهديد والخطف لكن ذلك لم يحل دون إنجاز الكثير من الأعمال والمشاريع الموضوعة ضمن خطة الوزارة.

من جهة أخرى أنجزت مديرية ماء بغداد التابعة لوزارة البلديات والأشغال العامة تأهيل وصيانة ١٠ مشاريع للماء في ناحية الرشيد.

وقال المهندس صلاح فياض العبيدي مدير ماء الرشيد (إن هذه المشاريع شملت تأهيل مشروع ماء عبد الله محمد بطاقة ٥٠ غالوناً في اليوم وتزويده بمضخات وأجهزة كلور والأعمال الكهربائية وأجهزة السيطرة و (الفلاتر) فضلاً عن مد شبكات لنقل الماء بطول ٢٤ كم تبدأ من مشروع ماء الإخساف شمل عدداً من القرى كما تم تأهيل وصيانة مشروع ماء (صخريجة) الشرقية ومجمع ماء السيافية وتصليح الخزانات وتبديل أجهزة الكلور والشب وكذلك مجمع شطيطان حيث تم مد شبكة من الأنابيب الناقلة للماء لربطه بالخط الناقل الذي يغذي القرى المجاورة.

أما بشأن مشروع ماء الرشيد الثاني قال العبيدي (إنه تم الانتهاء من مد شبكة من الأنابيب بطول ١٥٠٠ متر لتغذي قرى منطقة العشر دور والمناطق المحيطة بها وتأهيل الخليسية بطاقة ربع مليون غالون باليوم وصيانة الخزان العالي إضافة إلى صيانة ثلاثة مجمعات للماء في مركز ماء الرشيد بطاقة ربع مليون غالون، موضحاً أن للدائرة خطة تتضمن نصب (١٨) مجمعاً للماء في مركز الناحية طاقة كل منها مليون غالون يومياً لتغذية ٤٠ الف نسمة في قرى العدوانية وهور رجب والخميسية والمظيهيرية والسيافية وعرب جبور كما تم إعداد الكشوفات لمد شبكات للمجمعات الحديثة بطول ١٦,٥كم.

١٨٦ حالة إصابة بمرض الثلاسيميا في الديوانية

الديوانية / محمد الفرطوسي

أعلن في محافظة القادسية عن إزدياد الإصابة بأمراض الدم بين أبناء المحافظة وأكد مدير مركز أمراض الدم الوراثية الدكتور جواد عبد العباس عبود أن عدد حالات الإصابة بمرض الثلاسيميا في الديوانية يبلغ ١٨٦ حالة علماً أنه في عموم القطر تبلغ الإصابة (٦٠٠٠ - ٧٠٠٠) حالة.وأضاف أن الثلاسيميا مرض من أمراض الدم الوراثية يمتاز المريض المصاب بتوليد كريات دم حمر تحتوي على هيموغلوبين غير طبيعي في التركيب مما يؤدي إلى سرعة تكسر الكريات وفترة حياتها هي أقل من شهر مما يصيب المريض بفقر دم مزمن.وقال إن الثلاسيميا هي على أنواع مختلفة (أ،ب،جـد) أشهرها الثلاسيميا البائية التي تنتشر في جميع أنحاء العالم وتتركز في بلدان جنوب أوروبا (اليونان، وإيطاليا وحوض البحر المتوسط، وقبرص، والأقطار العربية مروراً إلى جنوب شرق آسيا) ويبلغ عدد الحالات المسجلة في العالم نحو (١٠٠) ألف حالة وأوضح الدكتور عبود أن هناك ثلاثة أشكال للثلاسيميا البائية هي (١) الثلاسيميا الصغرى تحمل الصفة دون الأعراض. (٢) الثلاسيميا الوسطى تحمل الصفة والأعراض بصورة خفيفة وتظهر متأخرة. (٣) الثلاسيميا الكبرى تحمل الصفة والأعراض بصورة شديدة وتظهر مبكرة وهذه الأخيرة تظهر أعراضها نحو الشهر السادس من العمر إلى السنة ومنها الشحوب وفقدان الشهية والخمول وتضخم الطحال والكبد ويتم التأكد عن طريق تحاليل الدم الخاصة ولا يوجد علاج ناجح للمرض وتقوم فلسفة العلاج المتوفر على فكرة إطالة الحياة عن طريق عمليات نقل الدم المتكررة وتقليل فرصة نشوء الاختلاطات وإعطاء الأدوية والعقاقير التي تساعد المريض في طرح الحديد الزائد في الجسم سواء التي يولدها المريض أو التي يأخذها بعمليات نقل الدم.ودعا الدكتور عبود إلى العمل على مشاكل المرضى التي تزداد مع تقدم العمر وشمولهم بالرعاية الاجتماعية وتوفير الدم النظيف لهم وتهيئة الأدوية الخاصة وننظر بأمل إلى برنامج وطني متكامل لرعاية هذه الشريحة من المرضى صحياً ومادياً واجتماعياً.

لنمنع مرور المركبات الثقيلة على جسرها ونوقف التفجيرات قربها

دعوة إلى بذل جهود سريعة لإنقاذ سدة الكوت وبواباتها من الإنهيار

واسط / جبار بجاي

طالب جواد كاظم عبد مدير مشروع سدة الكوت الإروائية في محافظة واسط الجهات المعنية في المحافظة ووزارة الموارد المائية بضرورة إنشاء جسر آخر بديل عن سدة الكوت ليربط جانبي المدينة بهدف التخفيف عن السدة التي أصبحت تتعرض لأعباء كبيرة جراء مرور المركبات الكبيرة عليها.

وقال: إن الهدف من الجسر الجديد هو للتخفيف عن السدة التي أثرت عليها كثيراً الحمولات الى جانب أعمال التفجير التي يتبعها الصيادون لصيد الأسماك التي كان لها آثر بالغ على جسم السدة الذي أصابته بعض التشققات نتيجة لتلك الانفجارات مشيرا الى الاستمرار بتلك الأعمال مع استمرارية الزخم المروري الهائل عليها قد يؤدي بالنتيجة إلى حدوث انهيارات في بوابات السدة التي كانت قد أنشئت في النصف الثاني من الثلاثينيات من القرن الماضي لتنظيم توزيعات المياه بين محافظات واسط وميسان والناصرية من خلال ناظم الغراف ونهر الدجيلة.

ويذكر أن سدة الكوت التي تحتوي على ٥٦ بوابة طول الواحدة منها ستة أمتار وتعمل بالمنظومة الميكانيكية وهي تعد معلما حضاريا وسياحيا في محافظة واسط وكانت قد تعرضت لاضرار بالغة إبان حرب الخليج بعد أصابتها بضربتين صاروخيتين ألحقتا أضراراً في عدد من البوابات وتمت إعادة إعمارها من قبل ملاكات وزارة الري.من جانب آخر قال مدير ري واسط المهندس عبد محمد عودة لـ(المدى) إن الملاكات الفنية والهندسية في دائرة الموارد المائية في المحافظة تقوم الآن بصيانة وتأهيل عدد من مشاريع الري المختلفة ومنها ناظم رقم (٢) الذي يقع على نهر الغراف عند الحدود الإدارية بين محافظتي واسط وذي قار الذي في حالة إنجازه سيكون له مردود إيجابي كبير في تامين الحصص المائية للأراضي الزراعية في قضاء الحي وناحية الموفقية حيث تبلغ كلفة المشروع (٣٣٥) مليون دينار فيما يتواصل العمل من جانب آخر بتبطين جدول الحسينية في مشروع الدلمج الزراعي الذي يتغذى من ايمن نهر دجلة ويروي أراضي زراعية واسعة وتعد من الأراضي الجيدة في المحافظة كونها مستصلحة استصلاحا كاملا وبكلفة قدرها مليار و(٥٣٤) مليون دينار لاعمال المرحلة الأولى في المشروع التي من المؤمل أن تتبعها مراحل أخرى لاحقة لاكمال المشروع إضافة إلى المشاريع الأخرى التي تغذي مشروع الدلمج ذاته مثل الحسينية وحوار كما تقوم (كوادر) الدائرة أيضا بتبطين قناة (الزكيطة) في ناحية الحفرية بكلفة مليار و (٤٥٠) مليون دينار إذ يعمل هذا المشروع على تامين مياه الري لنحو (٢٠٠٠٠دونم) من الاراضي الزراعية التي تقع يسار نهر دجلة وهي أراض مستصلحة استصلاحا كاملا وتعد من الأراضي الجيدة في المحافظة

واشار أيضا إلى إن جهود الدائرة تتواصل في الأشراف على تبطين القنوات الأروائية في مزرعة جصان التي كانت قد تأثرت في المواسم الماضية نتيجة لفيضان نهر الكلال القادم من الأراضي الإيرانية حيث أدت السيول إلى حدوث انهيارات في هذه القنوات الأمر الذي اثر على فاعليتها ويعد إنجاز تبطين هذه القنوات خطوة كبيرة في ترشيد استهلاك المياه وعدم الهدر بها نتيجة النضوحات الكثيرة مؤكدا أن كلفة هذا المشروع (١٠٠) مليون دينار في حين يتواصل العمل من جانب آخر على معالجة سداد نهر دجلة في منطقة الحفرية بكلفة (١٢٠) مليون دينار هذا إضافة إلى الأعمال الأخرى التي تقوم بها (كوادرنا) والمتضمنة أعمال الصيانة أيضا لعدد من القنوات ومحطات الضخ للري والبزل وتطهير الشبكات إضافة إلى الشروع ببناء دوائر جديدة لشعب المديرية في الوحدات الإدارية التي تحتاج إلى مثل هذه الأبنية.

وفيما يتعلق بموضوع زهرة النيل قال مدير الموارد المائية في الكوت أننا كنا من المديريات السباقة في استئصال هذه الآفة الخطرة التي ظهرت بشكل واسع في نهر دجلة والجداول والأنهار الأخرى ضمن الحدود الإدارية للمحافظة إذ تركز وجودها شمال سدة الكوت وصولا الى جسر الصويرة وكان لها تأثير كبير على عمل المشاريع ومحطات الضخ حيث تم رفع كميات كبيرة منها من خلال الأيدي العاملة التي تم تشغيلها في هذا البرنامج ويمكن أن نقول إننا حققنا نتائج جيدة في هذا المجال إلا أن سرعة نمو وانتشار النبات جعلته يتكاثر ثانية في بعض الأماكن لكن لدينا خطة تقضي بالعمل على إزالة هذه الآفة الخطرة من نهر دجلة ضمن المنطقة المحصورة بين الحدود الإدارية مع بغداد وصولا إلى حدودنا مع محافظة العمارة.

على ضفاف نهر دجلة في العمارة

المساحات الخضر تحتلها دكاكين المتجاوزين و(كراجات) النقل العام تغزو المدينة

ميسان محمد الحمراني

يعتبر الحزام الأخضر في العمارة مكاناً مميزاً، لجذب العديد من المواطنين عصر كل يوم لقضاء ساعات جميلة في الكازينوهات المحاذية لنهر دجلة، وقد حرص العديد من المواطنين على أن يمضوا بعض الوقت في الحدائق العامة.. ولكن هذه الأيام بدأت تظهر على السطح حالات غريبة متمثلة بإقامة محال وسط الحدائق فمن الذي سمح بذلك؟.. وهل بالنية إقامة سوق في هذه الأماكن الخضر؟... هذا ما نريد التعرف عليه...

وجود وقتي

(أمجد) صاحب محل لبيع الكرزات، حين سألته عن كيفية حصوله على محل وسط الحديقة؟ قال: إن أخي هو الذي أستأجر هذا الجزء من الحديقة وهو يمتلك كازينو كبيرة وهو الذي اقترح بناء هذا المحل. وحين قلت له هل لدى البلدية علم بذلك أجاب: إن أخي لديه معارف في البلدية وربما أستأذن منهم ودليل ذلك لم يأتني أحد ويطلب مني أن أزيح هذا المحل. وأضاف: إنه دكان صغير في أرض ونحن ندفع للبلدية الإيجار السنوي عنها فلماذا كل هذا التعقيد إن محل أمجد يخنق جزءاً من واجهة الحديقة ويمنع من يجلس في إحدى زواياها من رؤية الشارع العام وهذا ما دفع العديد من رواد الكازينو إلى تركها فارغة.

تركنا أمجد وذهبنا إلى محل آخر وسط الحديقة متخصص ببيع الموبايل والتقينا مع شاب اسمه (علاء) سألناه كيف تم بناء هذا المحل فأجاب: إن متعهد الحديقة هو صديق والدي وتم الاتفاق على بناء هذا المحل بعد سقوط صدام بأيام ووالدي تعاقد مع الرجل على أن يعطيه إيجاراً شهرياً ومنذ ذلك اليوم ونحن نعمل هنا ولدينا (معاميل) يأتون من النواحي والأقضية لشراء أجهزة الموبايل - قلت في سري أنه سطو على المناطق الخضر وعندما بدأت أسير في شارع دجلة في العمارة أخذت أشاهد الكثير من المحال التي في طريقها إلى التشييد وهناك من عمل سقيفة من الجادر وحين تحدثت مع أحد أصحاب هذه المحال قال: اعتقد بأن وجودنا وقتي.. لذلك لم أسع لبناء محلي من الطابوق لأنه في النهاية ستقوم الحكومة بتهديم أغلب هذه المحال.

عالم التجاوز

التقيت أحد مهندسي مديرية بلدية العمارة وطلبت منه أن يتحدث لي بخصوص هذا الموضوع فقال: لم تعط البلدية الحق لأي من هؤلاء في بناء دكاكين ضمن رقعة الحزام الأخضر وإن هذه المنطقة التي تكونها أكثر من عشرين حديقة مرتبطة الواحدة بالأخرى تشكل مكاناً سياحياً الغيت من قربها الدوائر الرسمية والمحال التجارية منذ منتصف السبعينيات، واليوم أستغل البعض بسبب غياب القانون ليؤسسوا محال تجارية، قلت للمهندس (ن. ر) إن يتجاوز مواطن على قطعة أرض بعيدة عن الأنظار يختلف عن أن يتخذ جزء من حديقة عامة ويجعله محلاً لبيع الفلافل مثلاً أجاب: أنا معك ولكن الآن لا توجد رقابة على التجاوزات وإن ما يجري في هذا الموضوع هو تجاوز على القانون العام ولكن للأسف ليست بيدنا مسؤولية جزائية فنحن محاطون بتقاليد عشائرية ويمكن أن يسبب أي إنذار للمتجاوزين أزمة عشائرية لمن ينذرهم واعتقد إن الأمر بيد إدارة المحافظة وأتمنى أن تسعى لمعالجة هذه الحالة الشاذة التي بدأت تطوق أعناق العديد من الحدائق.

كلام لابد منه

(المدى) تود أن توضح أن إدارة محافظة ميسان تقع عليها مسؤولية كبيرة في معالجة هذه المشكلة وإن تركها سيؤدي إلى اختفاء الحدائق، وسط الدكاكين وإن عدم اتخاذ إجراءات حازمة ومراعاة المصالح الشخصية والعلاقات الاجتماعية سوف يجعل من مدينة العمارة عبارة عن سوق كبيرة كما إن هذه الحالة ستلحقها حالات سلبية أكبر.

من جهة أخرى يلاحظ القادم إلى مدينة العمارة ظهور مرأب طارئ ظهر فجأة في هذه المنطقة وتلك.. وودنا أن نتعرف على هذه المشكلة:

(كراج) مستنسخ

(أحمد) وهو سائق سيارة من نوع أوبل ويعمل على طريق المجر يقول: تفاجأ بأن بعض السواق الذين لا نعرفهم موجودون على خطنا وبعد ذلك عرفنا بأن هناك كراجين آخرين لقضاء المجر الأول قرب جامع منطقة الإسكان والآخر في شارع دجلة وهؤلاء السواق مجهولو الهوية ولا يعترفون بالنظام المعمول على خطوط النقل وإن أكثرهم ارتكبوا حوادث عديدة، وأضاف: نتمنى أن تعالج هذه الحالة.

ذهبنا إلى أحد هذه (الكراجات) المستنسخة وعرفنا بأن (الكراج) القريب من جامع الإسكان توجد فيه سيارات لقضاء الميمونة ولقضاء القلعة وكذلك لناحية السلام وحين التقينا أحد السواق واسمه (نوري) قال لنا: السواق القدامى في (الكراجات) الأصلية لا يعطوننا الفرصة للعمل معهم وفي الأغلب يمنعون كل سائق جديد وهذا ما جعلنا نضطر إلى إقامة (كراج) أخرى من أجل أن نعيش. مشيراً إلى وجود (كراج) صغير وسط مدينة العمارة تجتمع فيه السيارات من نوع دولفين فقط وهو مخصص لمن يريد أن يحجز سيارة بعد الرابعة عصراً.. حيث تجري فيه اتفاقات وإعطاء (عربونات) السواق الذين يتفق معهم للذهاب إلى بغداد صباحاً وهؤلاء السواقين يمنعون أصحاب السيارات ذات النوعيات الأخرى من وجودهم في هذا (الكراج).

أطراف المدينة

اما (كراج الفورتات) أو كما يسمى (كراج) الكحلاء القديم) الذي يوجد فيه مختلف أنواع الفورتات التي تتجه إلى أحياء متعددة، وكون هذا (الكراج) يقع في أحد أطراف مدينة العمارة مما جعل بعض السواقين يبتكرون كراجاً جديداً قريباً من سوق العمارة ولاقى (الكراج) الجديد رواجاً لدى الركاب وهو يعمل ضمن الوجبة المسائية فقط ولا يمكن أن تجده صباحاً. في هذا (الكراج) التقينا السائق (عبد الأمير) الذي قال: كنا موجودين في (الكراج) القديم ولكن لم يعد يأتي أي من الركاب إليه لبعده فقمنا بالتقرب من السوق ونحن نعتقد إن (الكراج) في شارع دجلة ناجح. كونه يقع وسط أكبر شارع في مدينة العمار.

ما نريد أن نقوله في نهاية كلامنا إن انتشار هذه (الكراجات) يسبب إرباكاً للركاب وفوضى مرورية لذا على المسؤولين في بلدية العمارة أن يلاحظوا ذلك ويحاسبوا كل من يريد أن يكون (كراج) لنقل الركاب على مزاجه.